بقلم: ألبير فرحات*

١ ـ الأساطير المؤسِّسة للنظام اللبناني في «الأوريان ـ لوجور»

أَصدرت **الأوريان لوجور** عددًا سنويًا ممتازًا تحت عنوان: «المستقبل من خلال علامات استفهام.» وقد ضمّ العدد محاور عدة نَذْكر منها: «النظام السياسي اللبناني» و«النظام التوافقي» و«اللامركزية والفدرالية والمناطقية والحياد» و«الشيعة وحزب الله» و«المستقبل الاقتصادي والمالي،» فضلاً عن استعراضٍ تفصيلي لأحداث العام الفائت ٢٠٠٦.

والحال أنّ صفةَ الانحياز السياسي والاجتماعي تلفّ هذا العددَ. ذلك أنّ جلّ الذين شاركوا في تحريره ينتمون إلى وسط سياسي معيَّن. كما أنّ العدد، الذي لم يَبْخلْ بصفحاته على رجال المصارف والمال والتجارة، قد غَيَّبَ أيَّ صوت لنقابات العمّال والمستخدمين او لجمعيات المزارعين والمستهلكين. وغابت عنه أيضًا قضايا المرأة، نصفِ المجتمع، وقضايا الصناعيين الذين لم يجدوا لهم مكانًا هم أيضًا. ولا حاجة للاستطراد وذِكْرِ غياب اليسار اللبناني أو دعاة العلمانية عن هذا العدد؛ فهؤلاء وأولئك لا مكان لهم بين «العائلات الروحية.»

وتبعًا لذلك ـ كما سوف نحاول ان نبيِّن لاحقًا ـ فليس من المغالاة القول بأنّ هذا «العدد الممتاز» قد سعى، من جهة، إلى إعادة الاعتبار إلى الأساطير المؤسِّسة للنظام السياسي اللبناني؛ وإلى الدفع بهذا النظام، من جهة أخرى، نحو صيغ جديدةٍ غيرِ خارجةٍ عن الأصل، ولكنّها تلبّي في نظر طارحيها الحاجةَ إلى إيجاد مَخارج لأزمة النظام من دون تغيير أسسه، والتصدّي للخلل في الموازين الطائفية التي تأتّتْ عن زيادة حجمِ إحدى الطوائف ووزنها النوعي.

غير أنّنا نودّ أن نبدأ من النهاية، أيْ من المحور الاخير في ذلك العدد، وهو الخاصّ باستعراض أحداث العام المنصرم (٢٠٠٦). فالواقع أنّ الانطباع الذي يَخرج به القارئُ بعد الاطّلاع عليه هو أنّ حزبَ اللّه هو المعتدي وأنّ إسرائيل كانت في موقف الدفاع عن النفس! وبالرغم من التفاصيل العديدة الواردة فيه، فهو لا يتضمّن أيّةَ إشارة إلى المجازر الجماعية التي ارتكبتْها إسرائيلُ في قانا وفي الشياح وغيرهما. وبصرف النظر عمّا أصاب البنى التحتيةَ والمؤسسات الرسميةَ والصحّيةَ والتعليمية، فإنّ ذلك الاستعراضَ لا يأتي على ذكر الضحايا البشرية التي أَعلنتْ عنها الأممُ المتحدة في ٢٠٠٦/٨/١٤ عن الهيئة العليا للإغاثة، أيْ ١٧٠١ قتيلاً و٣٦٢٨ جريحًا و٩٧٣٣٦١ نازحًا (ما عدا القتلى الذين كانوا لا يزالون آنذاك تحت الأنقاض)، فضلاً عن ضحايا الجيش اللبناني وقوى الأمن الذين بلغ عددُهم ٣٥ فردًا ورقيبًا؛ ناهيكم بالاعتداءات التي تعرّضتْ لها قواتُ «اليونيفيل» ومراقبو الهدنة الذين وَقَعَ منهم ٤ قتلى (**النهار** في ٢٠٠٦/٨/١٤، نقلاً عن وكالة الصحافة الفرنسية).

هذا التجاهل لا يمكن فهمُه أو تفسيرُه. فهل اللبنانيون هم فقط «أهلُ النخبة» التي تقوم الدنيا ولا تَقْعد إذا ما أصاب أحدَهم مكروهٌ، في حين أنّ الآخرين ينتمون إلى تلك الفئة من الناس التي لا يأبه لمصيرها «علماءُ الأنسال» الكثيرون عندنا الذين يميِّزون دومًا بين «الكمّية» و«النوعية»؟

وإذا عدنا إلى صلب الموضوع، فإنّه يَجْدر بنا أن نطرحَ السؤالَ الذي يحمل مقالُنا عنوانَه، أيْ: ما هي تلك الأساطيرُ المؤسِّسةُ كما وردتْ في «العدد الممتاز»؟

لعلّ أسطعَ تعبيرٍ عنها هو ذلك الذي يقول بأنّ لبنان والطائفية صِنْوان، وبأنْ لا بقاء له من دونها ومن دون «الوفاق الوطني» و«العيش المشترك» و«التعايش» و«التشارك» و«المشاركة.» وفي هذا الصدد استَشْهد الاستاذ ميشال إدّه في مقاله بما ورد على لسان ميشال شيحا، إيديولوجيِّ البراجوازية المركنتيلية ـ الطائفية اللبنانية، من أنّ «المسّ في لبنان بالتمثيل السياسي للطوائف مِنْ شأنه استدراجُ تكتّلات طائفية ذاتِ أساسٍ سياسي.» غير أنّ هذه المعادلة تستند إلى منطق شكليّ يجانب الحقيقة (syllogisme): ذلك لأنّ طرفَيْ هذه المعادلة مبنيّان على شيء واحد هو الطائفية، بحيث يُمْكن المرءَ أن يَعْكسَها من دون أن يؤدّي ذلك إلى أيّ تغيير في مضمون المعادلة؛ أيْ بحيث يمكن القولُ أيضًا، من وجهة النظر تلك، إنّ المسّ في لبنان بالتكتّلات الطائفية ذاتِ الأساس السياسي يستدرج التمثيلَ السياسي للطوائف. والحقّ أنّها معادلةٌ يصحّ فيها القولُ إنّها «سفسطة» (sophisme)، إذا ما اعتمدنا المنطقَ الواقعي.

نعم، إنّ لبنانَ ـ الطوائف، ولبنانَ ـ الطائف وما قَبْلَه من مواثيق «وطنية،» بدءًا من لبنان القائمقاميتين والمتصرّفية، سوف يزول إذا ما زالت الطائفية؛ **ولكنّه غيرُ قابل للبقاء إذا ما استمرّتْ هذه الصيغة**. وها نحن نَشْهد اليومَ مرحلةً متقدِّمةً من التفتّت بسبب تفاقم الطائفية. ذلك «اللبنان» سوف يزول، بل هو في طريق الزوال، بسبب الطائفية. وبات بقاؤه وتقدُّمُه وازدهارُه

---

* ـ محامٍ بالاستئناف، بيروت.

رهنًا بإلغاء الطائفية في كافة وجوهها السياسية والإدارية وفي ميدان الأحوال الشخصية. ولقد قالها جبران من قبل: «لكم لبنانُكم ولي لبناني.» الأول الطائفي هو الزائل، أما الثاني اللاطائفي فهو القابلُ للبقاء.

ومن بين الأساطير التي يستعيدها «العددُ الممتاز» ما ساقه الأستاذ ميشال إدّه عن «حروب الآخرين على الساحة اللبنانية،» وما أورده (ص ٣) من أنّه «في كلّ مرة عَرَفَ فيها لبنانُ أزماتٍ، سواء في العام ١٨٦٠ أو ١٩٥٨ أو ١٩٧٥، علمًا بأنّها كانت مثارةً من الخارج، كان اللبنانيون ينجحون من دون إبطاء، وفورًا بعد انتهاء الصدامات، في استعادة العيش المشترك بصورة عادية وطبيعية»! لكنّ السؤال الذي يُطرح، إذا ما سلَّمْنا جدلاً بأنّ حروبَ لبنان الأهليةَ مُثارةٌ من الخارج، هو: لماذا «يتميَّز» لبنانُ بهذه الميزة، ولماذا يتمكّن الخارجُ من تحويله إلى «ساحةٍ» لحروبه دون سائر بلدان المنطقة بل والعالم؟

إنّ دور الخارج في الحروب الأهلية اللبنانية معروفٌ ولا يحتاج إلى برهان. لكنّ من بين الأشياء التي لا يريد الطائفيون البحثَ فيها هو **المضمون السياسي والاجتماعي ـ الطبقي لتلك الحروب**، بدءًا بالصراعات داخل نظام المقاطعجية بين الملاّكين الدروز (أو بالأحرى أصحاب حقّ الانتفاع) والفلاّحين المزارعة الذين هبّوا في غير منطقة من مناطق لبنان ضدّ ذلك النظام وأقاموا «عاميّاتٍ شعبيةً» (كومونات)، لعلّ أشهرَها عاميّةُ أنطلياس بقيادة طانيوس شاهين. وينطبق الأمرُ نفسُه على أحداث ١٩٤٣ و١٩٥٨ و١٩٧٥ التي لا يمكن تفسيرُها، هي أيضًا، إلاّ بالتطرُّق إلى ما اختزلتْه من تناقضاتٍ اجتماعية وأبعادٍ سياسية.

هنا يجب علينا جميعًا الإقرارُ بأنّ تلك الحروب الأهلية الطاحنة لم تضع أوزارَها بعد. وكلُّ ما يحصل في الواقع منذ أواسط القرن التاسع عشر هو التناوبُ بين حربٍ أهليةٍ «ساخنة» وحرب أهلية «باردة» كالتي نعيشها في هذه الأيام. وهذا ينفي أسطورةَ «نجاح اللبنانيين من دون إبطاء، وفورًا بعد انتهاء الصدامات، في استعادة العيش المشترك بصورة عادية وطبيعية.» نعم، بعد كلّ الممارسات الوحشية التي قد لا نجد لها أمثلةً كثيرةً في التاريخ، من القتل على الهوية إلى فرم أجساد الضحايا وصبِّ الباطون المسلَّح على جثثهم، وبعد كلّ الضحايا الذين سقطوا في الحرب الأهلية الأخيرة، أيْ ١٤٤٢٥٠ قتيلاً و١٩٧٥٠٦ جريحًا و١٧٤١٥ مفقودًا ـ مخطوفًا، سرعان ما ينسى أمراءُ الحرب وتجّارُ الهيكل هذه الأمورَ، ويتبادلون منحةَ العفو العامّ والخاصّ، ومواقعَ «الموالاة» و«المعارضة» و«الأكثرية» و«الأقلية» و«الشرعية» و«اللاشرعية»... في حين أنّ ما يليق بهؤلاء الأمراء والتجّار هو القِصاصُ العادل.

نعم، إنّ هذا البلد الذي يعيش على شفير شائعة كما قالت جريدةُ **البلد**، والذي بات الثأرُ العائلي (الـ vendetta الصقليّة) يهدِّد مصيره، **بحاجة إلى تغيير نظامه من الأساس**، لا إلى محاولة تحسينه أو تجديده. وكما قال أدونيس: «لم تكن المشكلة، بالنسبة إليّ، في الإصلاح ـ تعديلاً وتحسينًا. المشكلة هي، على العكس، في إعادة التأسيس.»

ثم إنّه ليس بإمكان المرء إلاّ أن يستغربَ كيف لم يتّسع ذلك «العددُ الممتاز» الذي بلغ المئة وستّ صفحات لأيّ ذِكْرٍ للصراع العربي ـ الإسرائيلي، الذي لا يشكّل الصراعُ اللبناني ـ الإسرائيلي أحدَ أجزائه فحسب، بل أيضًا أحدَ مكوِّناته الأساسية والمستقلّة في آن عن المكوِّنات الأخرى، على اعتبار أنّ مطامعَ المشروع الصهيوني في لبنان سابقةٌ على قيام دولة إسرائيل نفسها. نعم، هناك أحاديثُ في العدد المذكور عن «الأعباء» التي يتحمّلها لبنانُ بسبب المقاومة، وعن كونه «يضحّي» في سبيل العرب جميعًا، وكأنْ لا قضية وطنية لبنانية تستدعي التصدّي للمشروع الصهيوني! بل ألا يَخْطر في بال دعاةِ «الحياد اللبناني» أنّه إذا ما أصبح الاستيلاءُ على أرض الغير بالقوة، وطردُ الشعوب من أوطانها بالقوة، ومنعُها من العودة إليها بالقوة، مبدأً معمولاً ومُقَرّاً به في المنطقة، فإنّه قد يأتي يومٌ يؤْكل فيه اللبنانيون كما أُكِلَ الثورُ الأبيض؟

أما ما ورد على لسان الرئيس فؤاد السنيورة والأستاذ وليد جنبلاط من ضرورة «العودة إلى اتفاق الهدنة،» فهو أمر يثير الحيرةَ. وذلك لأنّ لبنان لم «يَخْرجْ» من تلك الاتفاقية، ولا يزال مراقبو الهدنة موجودين في الأرض اللبنانية منذ العام ١٩٤٩، وقد تعرَّضوا لاعتداءات إسرائيل خلال عدوان تموز الأخير فقُتِل أربعةٌ منهم. أما إسرائيل، فإنّ شهادة الأستاذ غسان التويني في هذا الموضوع مفحِمة: فهو قد روى كيف أنّ الجانب الإسرائيلي حضر الاجتماعَ الأول لـ «لجنة الهدنة المشتركة» في العام ١٩٤٩ فقط لكي يقول إنّه سوف يقاطع اجتماعاتِها ولن يَحْضرَ أيّاً منها! وهكذا يبدو الحديثُ عن العودة إلى اتفاقية الهدنة **وكأنّه دعوةٌ إلى العودة إلى اتفاقية ١٧ أيار ١٩٨٣** التي أسقطها الشعبُ اللبناني لأنّها حوّلتْ لبنانَ إلى محميّة إسرائيلية وحَوَّلتْ جنوبَه إلى «منطقةٍ أمنيةٍ خاصةٍ» خارجةٍ عملياً عن السيادة الوطنية.

ثم يأتي «العددُ الممتاز» على المحور الخاص بـ «الشيعة وحزب اللّه.» فيعبّر معظمُ الكتّاب فيه عن الهواجس والمخاوف المتأتّية من ازدياد الوزن النوعي للطائفة الشيعية في المعادلة الداخلية، ومن الدور الذي يلعبه حزبُ اللّه ليس فقط على الصعيد الداخلي اللبناني وفي مواجهة إسرائيل، بل بوصفه أيضًا شريكًا في «محور إقليمي» يضم الجمهوريةَ الإسلامية وسوريا وحركةَ حماس وسائرَ «المتطرِّفين» في المنطقة (وهو محور يمتدّ، إذا شئنا التوسُّعَ، من كوريا في الشرق الأقصى إلى كوبا في الغرب الأقصى).

بالنسبة إلى ازدياد الوزن النوعي للطائفة الشيعية، فمن حقّ جميع الطائفيين الآخرين أن يقلقوا لأنّهم لم يتصوّروا يومًا أنّ الأمور قد تتغيّر في لبنان «الأزلي والسرمدي.» لم يصدِّقوا أنّ أولئك الناس، المهمَّشين والفقراءَ والأميين بأكثريتهم الساحقة، يمكن أن يمتلكوا الثروةَ من خلال الهجرة إلى افريقيا وغيرها من الأصقاع، وأن ينتشروا بكثافة في ضواحي العاصمة والمدن

الأخرى، بعد أن طردهم «الاقتصادُ الحرُّ» من حقولهم ومزارعهم في الجنوب والبقاع على مرّ السنين، في حين استولت البرجوازيةُ الماليةُ ـ الكومبرادورية على عشرات المليارات من ثروات الشعب والبلد. أما على صعيد التعليم، فيكفي أن نَذْكر واقعةً واحدةً هي قيامُ حزب اللّه منذ بضعة شهور بتخريج ١٧٣٤ جامعياً وجامعية. وأما السلاح، فإنّ احتكاره على مدى عقود من قِبل بعض الطوائف التي كانت تخزّنه في أماكن «روحية» قد جرى كسرُه من قِبل أولئك الذين كانوا وقودًا لميليشيات مختلف الطوائف ومقاتلين في صفوفها. صحيح أنّ حزب اللّه «قد زادها وأكثر،» معتمدًا على التغيّرات الكبيرة التي جَرَتْ في المنطقة منذ قيام الجمهورية الإسلامية في إيران. ولكنْ صحيحٌ أيضًا أنّ إسرائيل تمتلك ترسانةً نوويةً كبرى، وأنّها عندما شنّت حربَ تموز ٢٠٠٦ صَرّحتْ على لسان كبار قادتها السياسيين والعسكريين أنّ هدفها ليس حزبَ اللّه وحده بل أيضًا (وقبلَ كلّ شيء) شنّ «حرب شاملة» تستهدف «إعادةَ لبنان عشرين عامًا إلى الوراء.»

إنّ مسالة «الشيعة» وحزب اللّه هي مسألةٌ بالغةُ الأهمية ويتوقّف على حلّها الكثيرُ من الأمور. وإذا لم يكن من شأننا كعلمانيين أن نقدّم حلولاً للطوائف، أو أن «نتوسّطَ» فيما بينها، أو أن نحاولَ «مصالحتَها،» فالشيء الوحيد الذي نقوله بهذا الصدد هو أنّ أيّة محاولةٍ لاستخدام القوة والاستعانة بقوات أجنبية لحلّ تلك المسألة سوف تكون كارثةً على لبنان... مثلما أنّ محاولةَ فرض معادلاتٍ طوائفيةٍ جديدة بالقوة ستؤدّي إلى هذه النتيجة نفسها.

نقول قولنا هذا لأنّنا نَعْرف النوايا التي ظهرتْ واضحةً من خلال المحور المتعلّق بـ «اللامركزية والفدرالية والمناطقية والحياد،» والتي عَبّر عنها الأستاذ وليد جنبلاط بالكلام على «الطلاق السلمي.» وطبيعي أنّه إذا لم يتحقّق الطلاقُ السلمي بالتراضي، فإنّ القول به يؤسّس لسلوكِ طريقِه بغير التراضي... وبغير الكلام.

هنا نصل إلى الجديد في موقف الطوائف القلقة: إنّه الدعوة إلى التقسيم تحت عباراتٍ مهذّبة من نوع «اللامركزية» و«الفدرالية» و«المناطقية.» فالطوائف القلقة تلك لا تستطيع أن تتحمّل دخولَ طائفةٍ إلى المسرح من دون أدنى استئذان و«بكل وقاحة،» خصوصًا أنّ عديدَها المتزايد قد أصبح قمينًا وحده بالتغلّب على «النوعية.» وهذا هو المغزى الحقيقي لجميع الطروحات الواردة في هذا «العدد الممتاز» حول هذه المسألة.

لقد لعبت الأساطيرُ دومًا دورًا مزدوجًا خلال التاريخ: فهي كانت أحيانًا تعبيرًا عن رؤًى جميلةٍ تدفع بالناس إلى الخير والتقدُّم، ولكنّها كانت في أحيان أخرى أضغاثَ أحلامٍ تَدْفع بالناس ـ من خلال تمجيدِ الماضي والتعلّقِ به في زمانٍ غيرِ زمانه ـ إلى تدمير الحاضر والمستقبل. وعندئذٍ ينقلب السِّحْرُ على الساحر، ويَدْفع أصحابُ هذه الأحلام أثمانًا مضاعفة.

طبعًا أولئك الذين أمسكوا بأعنّة الحُكْم على امتداد ثلاثة أرباع القرن في لبنان يتحمّلون القسطَ الأكبرَ من المسؤولية. ولمّا كان أغلبُهم ينتمون إلى إحدى الطوائف، فإنّهم قد أوصلوا طائفتَهم اليومَ إلى وضع يدعو إلى الإشفاق. ففي معارك رئاسة الجمهورية يَقْتل الاخُ أخاه، بل يحاول أن يبيد نسلَه عن بكرة أبيه بحيث تتناول الاغتيالاتُ الزوجاتِ مع الأطفال (ذكورًا وإناثًا) والحفيدات مع الجدّات.

الطريق الوحيد للخلاص هو التغيير الديموقراطي، أو على الأقل الالتزامُ بما ورد في الدستور من أنّ الغاء الطائفية السياسية هو هدفٌ وطنيٌّ سامٍ ينبغي العملُ على تحقيقه وفق خطةٍ مرحليةٍ أشارت إليها المادة ٩٥ التي نصّت في فقرتها الثانية على إلغاء الطائفية من دون تحديد.

سؤال أخير: مَنْ يرفض تطبيقَ «اتفاق الطائف»: العلمانيون أمْ أمراءُ الحرب وتجّارُ الهيكل؟ إنّ العلمانيين أرادوه خطوةً نحو مستقبل أفضل. أما الآخرون فيعتبرونه محطةً يتوقّف عندها القطار، مستوعبًا الخللَ في موازين القوى السابقة التي فُرضتْ بالقوة، لكي يعودَ وينطلقَ فيَفرضَ ـ بالقوة أيضًا ـ موازينَ قوًى جديدة!

٢ ـ نقدٌ أمْ هجاء؟

البحث الذي قدّمه د. فيصل درّاج في العدد الأخير من الآداب تحت عنوان: «الشيوعية والشيوعية العربية» يتضمّن، في رأينا، القليلَ من النقد والكثيرَ من الهجاء، وتتحكّم فيه أحيانًا القافيةُ بالفكرة، وتُستبدل فيه الدراسةُ العلميةُ بما يروّج له في صالونات السياسة.

هل فعلاً أنزلَ التاريخُ بالشيوعية «هزيمةً ساحقةً كما لو كانت نمرًا من ورق» بسبب انهيار التجربة الاشتراكية في روسيا القيصرية؟ في الواقع لم تأتِ الشيوعيةُ مع قيام الدولة السوفياتية، ولم تكن ثورةُ أكتوبر أولَ ثورة بروليتارية في التاريخ. وإذا كانت هذه الثورة الأخيرة قد أسلمت الروحَ بعد زهاء ٧٠ عامًا على انتصارها، فإنّه لا يجوز الاكتفاءُ بالقول إنّ سببَ ذلك يعود إلى تلك الصيغة الرائجة والقائلة «باختصار المجتمع بالحزب، والحزبِ بلجنته المركزية، والأخيرةِ بالسكرتير العامّ الذي يهندس الأرواح جميعًا،» على ما ذَكَرَ درّاج.

في الأصل ينبغي أن ندرك ماذا يعني الماركسيون بالشيوعية. وهنا يَحْضرنا ما قاله ماركس في **الإيديولوجيا الألمانية**: «ليست الشيوعية بالنسبة إلينا **حالةً** ينبغي تحقيقُها، ولا **مثالاً** يجب أن يتوافق الواقعُ معه. إنّنا نسمي الشيوعية تلك الحركةَ **الحقيقيةَ** التي تقضي على واقع الأمور الراهن. إنّ شروط هذه الحركة تنبع من الفرضيات ـ المسبّقة القائمة حاليًا.»

إنّ أيةَ نظرة موضوعية إلى الشيوعية يجب أن تأخذ في الاعتبار ليس فقط فشلَ النظام والدولة اللذين انبثقا عنها، بل أيضًا

الانعطافَ الكبيرَ الذي أحدثتْه في تاريخ البشرية المعاصر. وهنا يمكن تشبيهُ مصيرها بذلك الذي أصاب الثورةَ الفرنسيةَ الكبرى لعام ١٧٨٩: فهي عاشت بضع سنوات، ثم أُنزل بها التاريخُ «هزيمةً ساحقةً وكأنّها نمرٌ من ورق،» وعاد آلُ البوربون إلى حكم فرنسا «من دون أن يكونوا قد نسوا شيئًا أو تعلّموا شيئًا من التاريخ،» كما جاء في ذلك القول المأثور... لكنّ ذلك الأمل الكبير، الذي ظنّ البعضُ أنّهم بعودتهم إلى الحكم بعد انهيار هذه الثورة قد «طردوه من صفحات التاريخ،» لا يزال قائمًا، وما زالت ذكرى تلك الثورة وتراثها إلى اليوم نبراسًا تستضيء به الشعوبُ في نضالاتها من أجل الحرية والمساواة والإخاء.

إنّ الأثر الذي تركتْه الثورةُ الاشتراكيةُ في روسيا في تاريخ البشرية ما زال فاعلاً إلى اليوم، بالرغم من المصير التي آلت إليه: فهي قد غيّرتْ موازينَ القوى العالمية، وأعطت دفعًا كبيرًا لحركات التحرُّر الوطني في العالم الثالث، وأسهمتْ في القضاء على النازية والفاشية بقسطٍ راجح. ولا يمكن أيضًا فصلُ المكاسب التي حقّقتها الشعوبُ في البلدان الرأسمالية المتطوّرة نفسها في الميادين السياسية والاقتصادية ـ الاجتماعية عن تأثير تلك الثورة، وهي مكاسبُ مهدّدةٌ اليومَ بعد أن تحقّق للرأسمال الاحتكاري المعولم ذلك «الانتصارُ» الكبيرُ، وبعد أن ارتاح إلى الأبد من ذلك «الشبح» الذي كان يقضّ مضاجعَ الطبقات الحاكمة الأوروبية في أواسط القرن التاسع عشر.

أين وكيف ينبغي التفتيشُ عن الأسباب التي أدّت بثورة أكتوبر إلى ما أدّت إليه؟ أفي مخيّلة هذا الأديب والكاتب أو ذاك، أمْ في الواقع؟ سؤالان مشروعان؛ ذلك لأنّ البلاشفة أنفسَهم قد ساورهم القلقُ على إمكانية قيام نظام اشتراكي في بلد «آسيوي» تتألف الأكثريةُ الساحقةُ من سكّانه من الفلاحين، ولا تشكّل الطبقةُ العاملةُ سوى ٤٪ من سكّانه. لقد ظنّوا أنّ قيامَ الثورات البروليتارية وحُكْم المجالس العمّالية في ألمانيا والمجر والنمسا من شأنه أن يعوّض، من خلال الدعم الأممي المفترض الذي ستقدّمه، سلبياتِ الوضع الروسي؛ وعندما فشلتْ تلك الثوراتُ، عبّر لينين بكلّ صراحة عن مخاوفه من «الارتداد إلى الرأسمالية» (restauraion capitaliste).

ومن دون الإطالة في هذه الناحية من البحث، فإنّه ينبغي القولُ إنّ الشيوعيين الذين يوافقون إجمالاً على كلّ نقدٍ للشيوعية ولما تحقّقَ باسمها، وصولاً إلى رفضهما، يَعْتبرون أنّ لهم الحقَّ في أن يشترطوا أن يكون النقدُ والرفضُ مبنيّيْن على ما هو عليه الأمر، لا على تصوُّراتٍ خاطئةٍ أو مشوّهةٍ عمّا يُزعم أنّه كان.

وهنا نصل إلى التوصيف الذي أعطاه د. درّاج للحركة الشيوعية العربية وللشيوعيين العرب. والحال أنّ حظّ هذا القسم في المقال من الحقائق لا يَخْرج عمّا ورد في القسم الأول. فالمطلوب هو **نقدُ** «ما سُمّي ذاتَ مرةٍ بالحركة الشيوعية العربية» **لا ذمُّها وإغفالُ صفحات وضّاءة من تاريخها**. ذلك أنّه بالرغم من كلّ الأخطاء التي يمكن أن تكون أحزابُ هذه الحركة قد ارتكبتْها فعلاً، فإنّ هذه الأحزاب قد مثّلتْ حركةً نضاليةً تحرُّرية، وطنيةً واجتماعية، احتلّت في أحيان كثيرة موقعًا متقدّمًا في النضال الوطني والديموقراطي العربي. وهذه الحقيقة لا يمكن تغطيتُها بالتهمة التي ألصقها الكاتبُ بها من أنّها، بدلاً من الحديث عن التحرُّر الوطني وتأمُّل التحرّر الاجتماعي الذي هو شرطٌ له، عَدّت الثورةَ الاشتراكية هدفًا يُنجز التحرريْن معًا؛ فهذا القول لا وجودَ له لا في برامج الأحزاب الشيوعية العربية ولا في تاريخ نضالاتها، بل العكس تمامًا.

وعلى صعيد آخر، فإنّنا كشيوعيين عرب لا نتباهى بأنّنا تركنا تراثًا نظريًا فائقَ الأهمية؛ غير أنّ إسهاماتنا في هذا المضمار، وفي ظروف بلداننا، جديرٌ بالتنويه، ويمكن التعرُّف إليه من خلال أعمالِ باحثين وأدباء وفنانين لم يجتمعْ أمثالٌ لهم في أيّة حركة سياسية في عالمنا، بما في ذلك أولئك الذين «هُمِّشوا» أو «طُردوا.»

أما ما أتى به الكاتبُ عن ذلك النمط الشيوعي من «العبودية الطوعية» ـ وقوامُها أنّ الحزب ضرورةٌ حياتيةٌ للحزبي، وأنّ على الأخير أن يَنفّذ جميعَ القرارات الحزبية أاقتنع بها أمْ لم يقتنع، أألحقتْ به خيرًا أمْ سوءًا، وهي عبودية «تتضمّن مستوى عاليًا من التضحية بالذات» على حدّ قوله، حتى دَفَعتْ بفرج اللّه الحلو أن يذهب إلى دمشق «حيث لقي مصرعَه» ـ فإنّه مسألةٌ جديرةٌ بالتوقف عندها باعتبار أنّ هذا المثال عن التضحية بالذات ليس وقفًا على الشيوعيين. ففي التاريخ أمثلةٌ عديدةٌ عليها، بدءًا بسقراط الذي شرب الكأسَ حتى الثمالة احترامًا لقوانين المدينة الظالمة، مرورًا بأولئك الذين فَجّروا ويفجّرون أنفسَهم في سبيل قضيةٍ طوعًا وبكلّ حرية. وفي رأينا أنّ لهذه المسألة أهميةً لا يجوز معها التطرُّقُ إليها من بابٍ ضيِّق. إنّها مسألة ذات صلة **بعلاقة الإنسان بالفكر وبالفكرة**. وإلاّ فلماذا آمن العديدُ من الناس ويؤْمنون بحقيقةٍ أو أسطورةٍ كقبول يسوع الناصري بالصليب عن وعي وحرية؟ وكيف نَفْهم أنّ سعاد خيري التي طُردتْ من حزبها وهي في الثامنة والستين من عمرها قالت بعد ذلك: «لم أشعرْ يومًا بالندم على ما أقدمتُ عليه حتى اليوم، إلاّ بالندم على عدم قدرتي على تقديم المزيد لخدمة الحزب، ومن خلاله لشعبنا والبشرية» (من مقالاتها الأخيرة المنشورة في «الحوار المتمدّن» و«البديل العرقي»)؟ أصَدَرَتْ بذلك عن عبودية، أمْ صوفية، أمْ ماذا؟ ليس لدينا جواب عن هذا السؤال الهامّ، ولكنّنا لا نَسْمحُ لأنفسنا بإعطاءِ جوابٍ سهلٍ «وسياسوي» عليه.

نكرِّر القول إنّ ما نأخذه على د. فيصل دراج ليس النقد، بل ما يتضمّنه مقالُه من محوٍ للذاكرة ـ وهي محاولةٌ لا نتّهمه بها عن عمد، ولكنْ يمارسها البعضُ لحمل الناس على الإذعان. ولعلّ أسوأَ ما في الأمر أنّ من شأن الهجاء أن يقف حجرَ عثرةٍ في طريق النقد العلمي الصادق، بل الجارح. إنّه، إذ يضع الهجاءَ في محل النقد، يؤسِّس للردة إلى الأسوإ، لا لتجاوز الماضي نحو الأفضل.

بيروت